CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES POUR LE COMMERCE ET LE DÉVELOPPEMENT (CNUCED)

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT (UNCTAD)

بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/047*
Original: English

تقرير الأونكتاد يدعو إلى "هيكل تنمية دولية جديد" لدعم أفقر بلدان العالم

يؤكد التقرير أن الإدارة العالمية الشاملة ضرورية لمساعدة أفقر بلدان العالم

جنيف، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010: بحث الأونكتاد في تقرير جديد على ضرورة إجراء إصلاحات بنيوية شاملة وعامة يمكن أن تحسّن فرص تكامل أفقر بلدان العالم مع الأسواق العالمية.

تقرير أقل البلدان نمواً 2010 الذي صدر اليوم يتضمن عنواناً فرعياً هو **نحو هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً**[1]. وأهداف هيكل التنمية الدولي الجديد المقترح هي:

- عكس اتجاه عملية تهميش أقل البلدان نمواً في الاقتصاد العالمي ومساعدة هذه البلدان فيما تبذله من جهود للحاق بالركب، لا سيما بمساعدتها على تنمية قدراتها الإنتاجية، أي قدراتها على القيام بكفاءة وعلى أساس تنافسي بإنتاج مجموعة متزايدة من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى، وذلك من خلال توسيع نطاق الاستثمار والابتكار؛
- ودعم نمط في النمو الاقتصادي المعجِّل يرمي إلى تحسين الرعاية العامة والرفاه العام لسكان أقل البلدان نمواً؛
- ومساعدة أقل البلدان نمواً على التخرج من فئة أقل البلدان نمواً (لم يفعل ذلك في السنوات الثلاثين الأخيرة إلا بلدان هما بوتسوانا والرأس الأخضر).

ويؤكد التقرير أن "العمل كالمعتاد" لم يعد ينفع. وقد اتُخذ عدد من إجراءات الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً لتعزيز التنمية الاقتصادية لهذه البلدان، لكن دراسة الأونكتاد تفيد في استنتاجاتها بأن الآثار الإنمائية لهذه الإجراءات كانت في الغالب رمزية ولم تكن عملية. ويؤكد التقرير أن هذه الإجراءات في غالبية الحالات لم تُعزز تنمية القدرات الإنتاجية، علماً أن النقص في هذه القدرات هو المصدر الرئيسي للضعفات الاقتصادية الهيكلية في أقل البلدان نمواً.

ويذكر التقرير أنه ينبغي لحكومات أقل البلدان نمواً أن تؤدي دوراً أقوى في إيجاد الظروف المؤاتية لتراكم رأس المال، والتقدم التكنولوجي، والتحول الهيكلي، لا سيما الابتعاد عن اعتماد أقل البلدان نمواً على صادراتها من السلع الأساسية، وإيجاد فرص عمل مُنتج، فهذه كلها عوامل حيوية للحد من الفقر بدرجة كبيرة. ولا بد لهيكل التنمية الدولي الجديد من أن يوفر الدعم لهذه الجهود الوطنية.

---

*للاتصال: UNCTAD Communications and Information Unit, +41 22 917 5828, +41 97 502 43 11, unctadpress@unctad.org, http://www.uncatad.org/press.

(1) يمكن الحصول على تقرير **أقل البلدان نمواً 2010 نحو هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً** (رقم المبيع E.09.II.D.5, ISBN 978-92-1-112813-0) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع التابعين للأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر هو 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. (بخصم بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخصم بنسبة 75 في المائة للمقيمين في البلدان الأقل نمواً). ويجوز للمقيمين بالبلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org؛ ويجوز للمقيمين في الأمريكتين وشرقي آسيا أن يرسلوا طلباتهم واستفساراتهم إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: publications@un.org, Internet: http://www.un.org/publications.

وإحدى سمات الهيكل المقترح أنه يوسّع نطاق التركيز بحيث يتجاوز المعونة والتجارة فيشمل التكنولوجيا، والسلع الأساسية، وتغير المناخ باعتبارها أركاناً رئيسية. ولذلك فإن هيكل التنمية الدولية الجديد المقترح يشمل إدخال إصلاحات على النظم الاقتصادية العالمية في هذه المجالات التي تؤثر تأثيراً مباشراً في التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. ويشجع هذا الهيكل على تصميم جيل جديد من آليات الدعم الدولي الخاصة بأقل البلدان نمواً والتي من شأنها أن تعالج الضعفات الهيكلية المحددة في هذه البلدان. ويوصي أيضاً ببذل جهود لتعزيز التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب.

ويقترح التقرير جدول أعمال لإيجاد هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً. ويحدد التقرير خمسة أركان رئيسية لذلك هي:

- في مجال المالية، يدعو التقرير إلى زيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً وذلك وفقاً لالتزام منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتقديم معونة تتراوح نسبتها بين 0.15 و0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي وإلى تعزيز الجهود الرامية إلى تمكين البلدان من ملكية الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينادي التقرير بزيادة استخدام المعونة في دعم تعبئة الموارد المحلية والاستخدامات المبتكرة للمعونة في سبيل تنمية القدرات الإنتاجية.
- وفي مجال التجارة، يقترح التقرير عدم جعل إنجاز مفاوضات جولة الدوحة شرطاً لما يسمى "المحصول المبكّر" من التدابير (مثل الإعفاء التام من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لدخول الأسواق لجميع أقل البلدان نمواً والمعاملة بمزيد من الرعاية لتجارة الخدمات من أقل البلدان نمواً)، هذه الإجراءات التي تعود بالنفع على أقل البلدان نمواً والتي تمت الموافقة عليها فعلاً في جولة الدوحة من المفاوضات التجارية العالمية. ويدعو التقرير إلى منح أقل البلدان نمواً صلاحية استخدام وسائل المرونة القائمة بموجب قواعد التجارة الحالية كي تستطيع هذه البلدان تنفيذ سياسات تجارية استراتيجية، فضلاً عن تلقي المعونة من أجل التجارة بشكل أفضل من حيث الكفاءة.
- وفي مجال السلع الأساسية، يبدو أن غياب الإدارة العالمية يشكل العائق الرئيسي أمام المزيد من استقرار الأسعار والمكاسب. ولا بد للتدابير التي تتخذ على سبيل الأولوية في النظام الاقتصادي العالمي من أن تشمل الأخذ بإجراءات جديدة للحد من تقلب أسواق السلع الأساسية والآثار السلبية الناتجة عن هذا التقلب. وعلاوة على ذلك، يُقترح تحسين الإدارة لزيادة عائدات أقل البلدان نمواً من حصاد مواردها الطبيعية، للتخفيف من الصعوبات المالية والضريبية.
- وفي مجال التكنولوجيا، يدعو التقرير إلى إقامة هيكل معرفة جديد متماسك وديناميي ومؤاتٍ للتنمية يركز على الحاجات والقدرات التكنولوجية. وعلى سبيل التحديد، يدعو التقرير إلى إعادة تحديد وجهة الإدارة العالمية للتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية. ويقترح سلسلة من آليات الدعم الدولية، بما فيها إنشاء بنك للرخص التكنولوجية وصندوق استئماني متعدد الجهات المانحة لتمويل الابتكار في المشاريع في أقل البلدان نمواً.
- وفي مجال تغير المناخ، يدعو التقرير إلى التمويل العاجل والكافي لصندوق أقل البلدان نمواً في مجال تغير المناخ، وتحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ كوسيلة للتغلب على العقبات المالية التي تحول دون وصول أقل البلدان نمواً إلى تكنولوجيا الطاقة المتجددة.

ويُعتبر التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب عاملاً مهماً في جميع هذه المسائل الخمس. وفي الفترة 2007-2008، كانت البلدان النامية مصدر 62 في المائة من واردات أقل البلدان نمواً من البضائع، والوجهة لما يزيد قليلاً عن نصف صادراتها من البضائع. وتوجد فرص أخرى لتوسيع نطاق التجارة، والتكنولوجيا، وتدفقات الاستثمار بين أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية، فضلاً عن تبادل التجارب في السياسات العامة. ويدعو التقرير إلى اغتنام هذه الفرص.

ومن شأن جدول الأعمال التطلعي الذي يقترحه الأونكتاد أن يؤدي إلى نشوء بيئة دولية أكثر دعماً لأقل البلدان نمواً. ويؤكد التقرير أن أحد أشد التحديات إلحاحاً في وجه المجتمع الدولي هو ربط آليات الدعم الدولي لأقل البلدان نمواً بإطار دولي جديد للسياسة العامة والتعاون يستطيع أن يوفر نظاماً للإدارة العالمية لجميع البلدان يتسم بمزيد من الاستقرار والإنصاف والشمول. فالقيام بذلك لا يساعد في زيادة فعالية الدعم الدولي الخاص بأقل البلدان نمواً فحسب بل يساهم أيضاً في إدراج قضايا أقل البلدان نمواً في الأنشطة والمناقشات الدولية الأوسع نطاقاً بشأن التنمية.

ويلاحظ التقرير أن عدد سكان أقل البلدان نمواً سيبلغ بليون نسمة بحلول عام 2017. ويشير التقرير إلى أن هؤلاء بحاجة إلى إيجاد مسارات إنمائية جديدة تحد من التهميش في الاقتصاد العالمي وتحد كثيراً من فقرهم.

هيكل التنمية الدولية الجديد لأقل البلدان نمواً

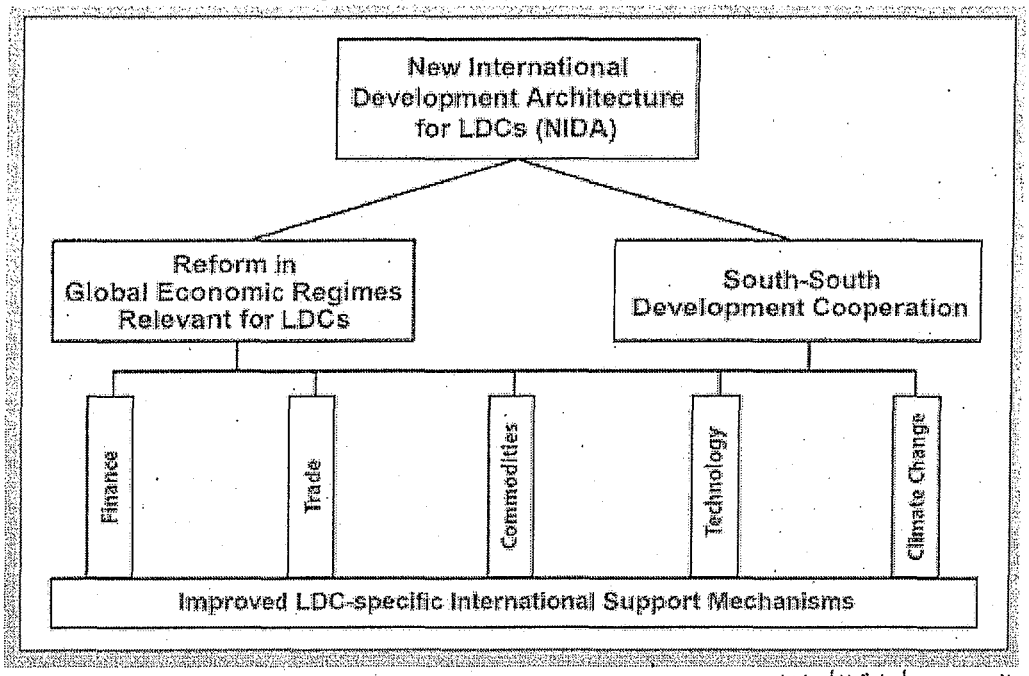

المصدر: أمانة الأونكتاد.

*** ** ***